

خبرية

جولة «تطهير» قضائية...
قريباً

محمد نزال

يتردد في أوساط العدلية أن ثمة قضاة ينتظرون، بفارغ الصبر، مغادرة وزير العدل شكيب قرطباوي الوزارة. ينتظرون انتهاء مرحلة حكومة تصريف الأعمال الحالية، وولادة حكومة جديدة، وبالتالي مجيء وزير عدل جديد. مرد ذلك، بحسب القائلين، أن قرطباوي لم يكن خلال ولايته على أمزجة هؤلاء القضاة، وخاصة عندما قرر المضي بـ«تنقية القضاء» من القضاة غير اللائقين، أو الذين، في بعض الأحيان، ثبت تورطهم في قضايا فساد. هؤلاء لا ينسون للوزير أنه مارس بعض صلاحياته الرقابية، وطلب من هيئة التفتيش القضائي، أكثر من مرة، عدم «حفظ» الملفات المحالة إليها والسير بها حتى النهاية. خلال ولايته، أحييت أكثر من قضية إلى التفتيش، ومن ثم إلى التأديب، وقد أدّى هذا الحراك إلى فصل قضاة من العمل وخفض درجات آخرين.

يُقال إن هؤلاء القضاة ينتظرون انتهاء حقبة قرطباوي لإعادة كل شيء إلى ما كان عليه، ولذلك اليوم «يُنيمون» بعض القضايا في الأدراج، عمداً، إلى أن يتمكنوا من إعادة فتحها والسير بها على النحو الذي يريدونه. في هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن قرطباوي لن يقبل بذلك، وهو سيمارس في وزارة العدل ما كان مارسه أيام كان نقيباً للمحاميين، إذ بادر حينها إلى معاقبة بعض المحامين في الأيام الأخيرة من ولايته، بعد ثبوت ما يوجب ذلك، وبالتالي سيبادر قريباً إلى الإعلان عن إجراءات عقابية مماثلة بحق بعض القضاة.

يُقابل هذا «الصف» من القضاة قضاة آخرون، من الذين تفرحهم فكرة محاسبة زملائهم «الفاستدين». هؤلاء الذين يُشوّهون البيئة القضائية برمتها، فيذهب معها القاضي الصالح بجريرة الطالح. هؤلاء «الصالحون، بغض النظر عن عددهم، يخشون، في المرحلة اللاحقة، تفرّد الصنف الأول بهم والدخول معهم في مرحلة «تصفية حسابات».

أخبار

مواد غذائية فاسدة

تمكن فرع المعلومات من رصد مستودع لتخزين المواد الغذائية الفاسدة. وبحسب بيان لقوى الأمن الداخلي، فإن فرع المعلومات دهم مخزناً تابعاً لأحد المحال التجارية في بلدة البساتين - قضاء عاليه، حيث عثر على كميات كبيرة من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية، بالإضافة إلى آلة كيبس حراري لطباعة تواريخ جديدة للإنتاج وانتهاء الصلاحية على المنتجات، وذلك بعد إعادة تعيبتها بعبوات جديدة بماركة «فيرا» وتوزيعها على المحال التجارية. ويشير البيان إلى توقيف مالك المستودع المدعو: م. ن. (مواليد 1984، لبناني) وضبط الآلة و26 منتجاً منتهية الصلاحية، منها: (زيت زيتون، معكرون، كيبس، مربى، خل، أرز، ...)، والتحقيقات جارية بإشراف القضاء المختص.

احتجاج على زيادة رسوم التسجيل

نفّذت مجالس الأهل في المدارس الرسمية في البداوي والجوار اعتصاماً أمام المجمع التربوي الذي يضم صفوف الروضة والمرحلتين الابتدائية والتكميلية الرسمية احتجاجاً على زيادة رسوم التسجيل لهذا العام. وشارك في الاعتصام بعض رؤساء مجالس الأهل في طرابلس والبداوي والأهالي والطلاب الذين رفعوا لافتات كتب فيها: «مجالس الأهل وجدت للمساندة والتشاور وليس لجباية الرسوم المدرسية التي ألغها قانون مجانية التعليم»، «هل نحن غرباء أو أهل البلد؟! وأين العدل يا معالي الوزير؟».

وطالب بعض الأهالي بالعودة إلى «مجانية التعليم، ولا سيما في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية»، معتبرين «أن المدرسة الرسمية في هذا البلد هي أمّ الفقير، فلا تقتلوا الأم لأننا في حاجة إليها بعدما أصبح أكثر من نصف الشعب اللبناني فقيراً». ولفت رئيس مجلس الأهل في مدرسة البداوي الرسمية للصبيان محمد كردوفاكي إلى «أن الزيادة على الرسوم لهذه السنة بلغت 300 ألف ليرة لبنانية»، مشيراً إلى أن مجالس الأهل ناشدت رئيسة لجنة التربية النيابية النائبة بهية الحريري الضغط وخفض المساهمة والعمل على إلغائها تطبيقاً لقانون إلزامية التعليم ومجانيتها، وطلبت المجالس من أهالي الطلاب عدم دفع هذه الرسوم لأن القانون واضح».

لا ينكر المتهم محفوظ أنه كان موجوداً في مكان حادث الخطف وزمانه، جنباً إلى جنب مع الخاطفين، وأنه كان موجوداً هناك رغم قرار منع التجول ورغم مقتل الجميل وما استتبعه من حزن وحداد عام وإغلاق ورعب، لكنه يقول إنه أتى من لبعاء إلى صيدا لإجراء امتحانات في الجامعة اليسوعية التي تقع قرب مكان الاختطاف! أما المتهمان، شاكر وقزحيا، فقد ظن قاضي التحقيق بصلووعهم في جريمة الخطف بناءً على تحقيقات أمنية وبلاغات من قبل عدد من أهالي صيدا، كذلك فإن كمال شاكر شقيق فؤاد شاكر هو من العسكريين الفاعلين في جهاز القوات اللبنانية في المنطقة. وعلمت «الأخبار» أن أحد الشهود قدم أخيراً إفادة موثقة بصوته لإحدى الشخصيات السياسية بشأن صلووع كمال شاكر في عملية خطف محيي الدين حشيشو، لكن هذه الإفادة لم تقدم للمحكمة.

مرافعات المحامين الثلاثة، لبس ونجم وشمعون، وهم من المحامين البارزين في حزب القوات اللبنانية، ركزت على الثغرات في التحقيق وإفادات الشهود ومسار المحاكمة والتحقيقات، وأجمعوا على إدانة الإعلام الذي تناول هذه القضية. مع الإشارة إلى أن نجاة حشيشو ادعت في البداية ضد مجهول وقادت التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية والقضاء إلى إصدار القرار الاتهامي، علماً بأن عدداً آخر ممن اتهموا بالمشاركة في عملية الخطف قد استبعدوا لاحقاً من القرار لعدم كفاية الأدلة.

ويستنتج من ملف الدعوى المثقل بالآلاف الصفحات أن نجاة حشيشو تحملت وزر إثبات أمور ليس من اختصاصها، بل من اختصاص القضاء والأجهزة الأمنية. والاستنتاج الأهم أنه لا يمكن الركون إلى النظام القضائي اللبناني الحالي للسير في دعوى خطف تقف وراءها ميليشيا مسلحة بمعزل عن نظام لحماية الشهود.

الصغرى وأصبحت قضية عائلات المفقودين جميعاً الذين ينتظرون اعتراف الدولة بحقهم بالمعرفة والعدالة، وقبل كل شيء حقهم بالتحري من تعذيب لا ينتهي. وعن ثبوت صلوع المتهمين في جرم الخطف، أكد صاغية أن من الثابت أن عملية الخطف حصلت في ظل قرار منع تجول من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي شمل منطقة صيدا برمتها، وأذيع قرار منع التجول عبر مكبرات الصوت.

ويتبين من ملف الدعوى أن الشاهدين طارق حشيشو وفهدي الكردي اللذين اختطفا في اليوم نفسه قد اقتادتهم القوات اللبنانية إلى ثكنة كفرالوس. وأكد حشيشو في إفادته بأنه رأى شخصاً موثوق اليمين في الثكنة، ويظن أنه محيي الدين حشيشو.

لكن «الشاهد الملك» في هذه القضية هو

لا ينكر المتهم محفوظ
أنه كان موجوداً في
مكان حادث الخطف،

الطبيب المهاجر إلى فرنسا فادي داغر، وهو نجل سليم الحاج داغر جار محيي الدين حشيشو ورفيقه في النضال، وقد توفي في عام 1991. يقول داغر في إفادته أمام المحكمة إن المتهم نصر محفوظ كان يقف أمام باب منزله لحظة خروجه، وقد سلم عليه. ويتابع داغر: «لحظات وأرى سيارات مدنية وعسكرية قادمة قرب بيتنا وسألوا عن منزل محيي الدين حشيشو».

انتفاء حالة الاختطاف، سواء بالاعتراف بأن المخطوف قد جرت تصفيته وتقديم أدلة دامغة عن مكان دفنه، أو أنه أطلق.

وحدها نجاة نقوزي حشيشو، زوجة محيي الدين، كانت غائبة عن الجلسة، بعد أصرار ابنائها الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة الأميركية على ضرورة أن تكون إلى جانبهم، وهي التي لم تمل على امتداد السنوات الماضية من الحضور شخصياً إلى المحكمة، لتُفاجأ في غالبية المرات بأن واحداً من المتهمين قد تغيب «بعذر صحي»، فتؤجل الجلسات لأشهر طويلة.

حشيشو أكدت في اتصال مع «الأخبار» أنها ستسعى إلى العودة إلى لبنان على أول طائرة لتكون حاضرة في جلسة النطق بالحكم. هل فعلاً ستكون الجلسة الأخيرة؟ تسأل حشيشو بصوت يرتجف وكأنها غير مصدقة أن هذه المحاكمة التي لازمت تفاصيل حياتها طوال ربع قرن قد وصلت إلى خواتيمها.

عند الساعة الثالثة بعد ظهر أمس، اقتيد المتهمون الثلاثة إلى قفص الاتهام، ووقفوا أمام القاضية جدايل التي يعاونها المستشاران البياس الحاج عساف وهدي الحاج، والمحامون جورج نجم بوكالته عن المتهم فؤاد شاكر، ريشار شمعون بوكالته عن المتهم نصر محفوظ، وسليمان لبس بوكالته عن المتهم سعيد قزحيا. وإلى جانبهم وقف المحامي نزار صاغية بوكالته عن المدعية.

صاغية أكد في مرافعته أن لهذه الدعوى العالقة تأثيرات اجتماعية بالغة، كونها تتصل بحالة خطف شخص حصلت في ظل الحرب الأهلية، ولا يزال مصيره مجهولاً. ومن أصل أكثر من 17 ألف حالة خطف إبان هذه الحرب، هذه الدعوى هي الوحيدة التي استطاعت تجاوز المعوقات التي رفعتها أمراء الحرب لتبلغ مراحل المحاكمة النهائية.

هي إذاً قضية تجاوزت عائلة حشيشو

تقرير

سنة حلوة يا إثيوبيات لبنان

أمال خليل

صبيحة الخميس الفائت، استفاقت زهارة وجالت على أفراد الأسرة التي تساعدها في الأعمال المنزلية وهنأتهم بمناسبة عيد رأس السنة الميلادية لعام 2006، بحسب التقويم الإثيوبي في الثاني عشر من أيلول كل عام. منهم من ضحك من الصببة وطقوس موطنها الذي يتأخر عن دول العالم بسبع سنوات استناداً إلى معتقدات الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية فيه، ومنهم من لم يكتف بالأمم واكتفى بمنحها ابتساماً سريعة كانت أقل بكثير من فرحتها بالعيد الذي تستقبله للمرة الأولى في منزل هذه الأسرة. رأس سنة زهارة انتهى عند الصباح. عادت سريعاً إلى عملها اليومي بحسب التقويم الخاص بتلك الأسرة، ثم نامت قبل منتصف الليل بعد إنجازها للأعمال المطلوبة منها وخدمتها لضيوف مخدوميتها الذين يجتمعون كل ليلة ويسهرون كأنهم يحتفلون بعيد ما. أما هي، فقد مزّ عيدها الوحيد كأي يوم آخر. منذ بدء عملها، لم تجرّ زهارة على أن تطلب من مخدوميتها اصطحابها للصلاة في الكنيسة لأداء قداس العيد، ولا هم عرضوا عليها الأمر. لم تدخل مع تلك الأسرة المسلمة بنقاش ديني، لظنها أنهم سيعارضون ممارستها لأي طقس مسيحي.

سيدة المنزل قالت إنها لا تمنع أن تصلي زهارة في غرفتها، لكنها ترددت في اصطحابها إلى الكنيسة لاعتقادها أنها قد ترتكب «معصية». تقر السيدة بأنها لم تراجع رجل دين وأن هذه الفتوى هي اجتهاد خاص منها.



عاملة إثيوبية في كنيسة العدوسية (أمال خليل)

صاحبة عملها اصطحبها صباح أمس لحضور قداس الأحد في العدوسية، البلدة المسيحية في ساحل الزهراني حيث تعمل، ولم يكن اصطحابها لها لمناسبة رأس السنة الإثيوبية فحسب، بل لأنها بين الحين والآخر بحسب أوقات فراغها، تصطحبها إلى الكنيسة. تقر كيلاما بأنها عندما كانت تعمل في بيروت، كانت قادرة على التنقل بمفردها في يوم عطلتها الأحد. كانت تتفق مع رفيقاتها للذهاب إلى الكنائس القريبة من منزل مخدوميتها، أما بعد انتقالها للعمل في الجنوب، فقد اختبرت الصبية الإثيوبية أكثر طبيعة الفرز الموجود في المجتمع اللبناني، ليس فقط الفرز الاجتماعي - الطبقي بل الطائفي أيضاً.

في اليوم نفسه، تلقت زهارة دعوة من مواطنتها سلاما التي تعمل في منزل الجيران لمشاركتها مع إثيوبيات الحي في الاحتفال بالعيد أمس، على مائدة غداء إثيوبي، وذلك في الحديقة الخارجية لمنزل تعمل فيه إحداهن. سمحت صاحبة عمل زهارة بتلبية الدعوة لأنها لن تكون بحاجة لها في ذلك اليوم (أمس). لكن لم تحضر كل المدعوات في البلدة التي يستخدم الكثير من عائلاتنا مساعدات إثيوبيات اللواتي حضرن منهن، احتفلن بمفردهن، ولم يشاركهن مخدوموهن فرحتهن. بل كن ينظرن إلى الساعة مخافة أن يتأخرن عن وقت الخروج المسموح لهن. برزت فرحة كيلاما أكثر من رفيقاتها، والسبب أن